مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في بيئة الأعمال السورية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين
اسم الكاتب: د. سلمان الحكيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5840
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Application Of Fair Value Accounting On Qualitative Characteristics Of Accounting Information And Obstacles Of Its Applying In Syrian Business Environment According To The Syrian Certified Accountants' Point Of View

Dr. Salman Al-Hakeem*

(Received 17 / 6 / 2022. Accepted 24 / 1 / 2023)

□ ABSTRACT □

This study aims to know the effect of application of fair value accounting on qualitative characteristics of accounting information, in addition to determining the most important obstacles of its application in Syrian business environment according to Syrian certified accountants' point of view. For achieving the aim of study, the researcher depended on questionnaire as a tool for collecting data. The questionnaire has included (33) variables, (20) variables to measure the effect of application of fair value accounting on qualitative characteristics of accounting information, (13) variables to measure suitability of Syrian business environment for applying fair value accounting. The questionnaire has been distributed to (70) certified accountants by coordinating with the Association of Syrian Certified Accountants (ASCA), and the survey forms which were refundable and valid for analysis have amounted (46) forms. According to the results of analyzing data and testing hypothesis which have been done by using SPSS program, there is a positive effect for applying fair value accounting on quality of accounting information, but there are legal, economic, cultural, and professional obstacles inhibit application of fair value accounting in Syrian business environment.

Key words: Fair value accounting, Qualitative characteristics of accounting information, Syrian business environment.

* **Assistant Professor,Accounting Department, Faculty Of Economics And Administration, Qasyoun Private University, Syria.**

تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في بيئة الأعمال السورية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين

الدكتور سلمان الحكيم*

(تاريخ الإيداع 17 / 6 / 2022. قُبِل للنشر في 24 / 1 / 2023)

□ ملخّص □

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى تحديد أهم معوقات تطبيقها في بيئة الأعمال السورية وذلك من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين. وفي سبيل الوصول لأهداف الدراسة، فقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وقد تضمن الاستبيان (33) متغيراً، منها (20) متغيراً تقيس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و(13) متغيراً تقيس مدى ملائمة بيئة الأعمال السورية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة. وقد تم توزيع الاستبيان على (70) محاسب قانوني ينطبق عليهم معيار انتقاء عينة الدراسة وذلك بالتنسيق مع إدارة جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، وقد بلغت الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل (46) استمارة. وبناءً على تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، لكن وعلى الرغم من المستوى العالي من الملائمة للمعلومات المحاسبية الذي توفره محاسبة القيمة العادلة إلا أنها توفر مستوى أقل من الموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة. كما توصلت الدراسة إلى وجود معوقات قانونية واقتصادية وثقافية ومهنية تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بيئة الأعمال السورية.

* **مدرس ، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قاسيون الخاصة، سورية**

مقدمة:

لازالت النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي تتمسك بالتكلفة التاريخية كأساس لقياس وتسجيل كل من الأصول والالتزامات. وتتمثل التكلفة التاريخية بالمبلغ النقدي (أو ما يعادله) الذي تتحمله المنشأة في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ اقتنائه. وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية في القياس والتسجيل لما توفره من درجة عالية من الموضوعية وذلك لاعتمادها على عمليات ووقائع حدثت فعلاً ومؤيدة بالمستندات بعيداً عن التقدير والحكم الشخصي مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية المتولدة عنها. على الرغم من ذلك، فإن التكلفة التاريخية قد تعرضت للكثير من الانتقادات يأتي في مقدمتها أن القيمة المسجلة تصبح شيئاً من الماضي وتنحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمتها الحقيقية وخاصة مع انتشار ظاهرة التضخم وتفاقمها. من هنا بدأت المطالبات باستخدام أكبر لنموذج القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية لما يوفره من معلومات آنية أو حالية تعكس الوقائع الاقتصادية بتاريخ حدوثها مما يزيد من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية مقارنة بالتكلفة التاريخية. لكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتطلب بيئة أعمال ملائمة توفر كافة متطلبات التطبيق التي تعد كثيرة ومعقدة إذا ما قورنت بمتطلبات تطبيق التكلفة التاريخية. لذلك يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة التصدي لمفهوم محاسبة القيمة العادلة من حيث علاقته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من جهة، ومدى توفر متطلبات تطبيقه في بيئة الأعمال السورية من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

فتح نموذج التقييم على أساس القيمة العادلة آفاقاً جديدة نحو إعادة النظر في الممارسات المحاسبية السائدة والتأمل بشكل جدي فيما إذا كان نموذج التكلفة التاريخية الذي سيطر ومازال يسيطر على عملية القياس المحاسبي نموذجاً مفيداً ويمكن الوثوق في المعلومات المتولدة عنه، وخاصة في ظل الظروف الحالية في بيئة الأعمال السورية التي تتميز بتقلبات الأسعار وعدم ثباتها. لكن بالمقابل، فإن متطلبات القياس والإفصاح باستخدام نموذج القيمة العادلة كثيرة ومعقدة على عكس القياس والإفصاح وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية الذي اعتاده المحاسبون.

بناءً عليه، يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلين التاليين:

1) هل يسهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟
2) هل تتوافر متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

- يعد هذا البحث محاولة من قبل الباحث لمواكبة التوجه العالمي السائد حالياً نحو ملائمة المعلومة المحاسبية أكثر من موثوقيتها، وهذا يعني التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة على حساب نموذج التكلفة التاريخية.
- كما تكمن أهمية البحث في محاولة الباحث التطرق لمدى جاهزية بيئة الأعمال السورية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وتحديد أهم معوقات تطبيقها، مع تقديم حلول ومقترحات قد تساعد الجهات المعنية على تجاوز تلك المعوقات.

- يعد القياس والتقييم المحاسبي باستخدام القيمة العادلة من الموضوعات الهامة التي تحتاج لدراسة وتحليل أكثر عمقاً من الناحية المهنية، ومن هنا تزداد أهمية الدراسة والنتائج التي توصلت إليها كونها مبنية أساساً على آراء محاسبين قانونيين مهنيين ممن لديهم خبرة سابقة في مجال التقييم وإعادة التقييم باستخدام نموذج القيمة العادلة.

أما بالنسبة لأهداف البحث، فإنها تتمثل بالآتي:

- دراسة وتحليل مفهوم القيمة العادلة وأساليب التقييم المستخدمة في قياسها.
- تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقياس والتقييم المحاسبي باستخدام القيمة العادلة.
- تحديد أهم التحديات التي تعيق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين

الفرضية الثانية: لا توفر بيئة الأعمال السورية أرضية ملائمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين.

الدراسات السابقة:

دراسة (بوزيت _ 2022) [1]:

سعت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ومحدداته في البيئة المحاسبية الجزائرية. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج تمثلت في أن استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية يواجه عدة صعوبات ومعوقات يأتي في مقدمتها المحيط الداخلي المتمثل بمعدي القوائم المالية والبرامج المحاسبية، والمحيط الخارجي المتعلق بالتشريعات المحاسبية والجبائية التي لم توفر الشروط الأساسية لتطبيق القيمة العادلة، وكذلك مستخدمي القوائم المالية لتفضيلهم التكلفة التاريخية كوسيلة للقياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية.

دراسة (أحمد & رابح – 2020) [2]:

سعت الدراسة إلى تناول موضوع القيمة العادلة وبحث تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى توافر متطلبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس باستخدام القيمة العادلة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر متطلبات تطبيق القيمة العادلة وذلك يعزى إلى غياب سوق مالي فعال وعدم وجود كفاءات قادرة على تطبيق نموذج القيمة العادلة.

دراسة (Acheampong – 2018) [3]:

سعت الدراسة إلى معرفة تحديات ومعوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الزراعي باعتباره من أهم القطاعات في غانا. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) معقد ويصعب تطبيقه على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الزراعي في غانا، كما ثبت بوضوح من المجيبين أن التعليم

الأكاديمي لا يركز على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا يوجد تدريب وتثقيف كافيين لموظفي المحاسبة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في القطاع الزراعي في غانا، فضلاً عن أن تكاليف تطبيق المعايير مرتفعة. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة منهجية بين القوانين المحلية القائمة في بيئة الأعمال الغانية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

دراسة (الآغا – 2013) [4]:

سعت الدراسة إلى معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. وكان من أهم نتائج الدراسة أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يؤثر بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة، والموثوقية، والقابلية للفهم وللمقارنة، وذلك في حال توافر الأسواق المالية ذات الكفاءة والنشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين.

دراسة (فلوح & حسن – 2011) [5]:

يتمثل هدف الدراسة في التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأهمية التقييم العادل لأصول والتزامات شركات التأمين، والمشكلات والصعوبات التي تواجه تطبيقها، ودراسة واقع تطبيق هذا التقييم في شركات التأمين السورية والصعوبات التي تواجهه. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام مفهوم القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات عموماً وأصول والتزامات عقود التأمين بشكل خاص يقدم مزايا ومنافع كبيرة تؤهله ليكون أساس القياس الأكثر قبولاً واستخداماً في العالم في السنوات المقبلة لقياس الأصول والالتزامات في المنشآت الاقتصادية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن بعض شركات التأمين السورية قيمت بعض الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وكذلك الحال فيما يتعلق بأصول والتزامات عقود التأمين، لكن استخدام هذا التعبير كان خجولاً ويعود السبب إلى ضعف نشاط سوق الأوراق المالية السورية وضعف خبرة شركات التأمين السورية وكوادرها فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تضمنت القيمة العادلة وآلية قياسها.

الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

ركزت بعض الدراسات السابقة على جانب تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل على جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، في حين ركزت الدراسات الأخرى على جانب آخر متمثل بمحددات ومعوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية محل الدراسة، أما فيما يتعلق بالدراسة الحالية فإنها تناولت بالبحث والدراسة الجانبين السابقين معاً. بالإضافة إلى ذلك، فقد تناولت معظم الدراسات السابقة موضوع القيمة العادلة على مستوى قطاع معين كقطاع شركات التأمين أو قطاع البنوك أو القطاع الزراعي، في حين تناولت الدراسة الحالية القيمة العادلة على مستوى بيئة الأعمال ككل. لكن بالمقابل، تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث أن جميعها قد طبقت في بلدان نامية تتشابه بيئة الأعمال لديها إلى حد كبير مع بيئة الأعمال في سورية. كما تتشابه مع بعض الدراسات السابقة من حيث أنها أخذت بوجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق ورأيهم فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً_ القيمة العادلة:

سوف نتطرق هنا لمفهوم القيمة العادلة وأساليب التقييم المستخدمة في قياسها.

1) مفهوم القيمة العادلة:

تعد مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية أول من وضعت مفهوماً للقيمة العادلة في عام 1959 وذلك لغايات ضريبية، وقد عرفت بأنها "السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكرهاً على الشراء ولا يكون الثاني مكرهاً على البيع وأن يكون كلا الطرفين على معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية [6]. وقد قدم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في المعيار رقم 157 مفهوماً للقيمة العادلة حيث عرفها على أنها "الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس" [7]. أما لجنة معايير التقييم الدولية IVSC، فقد عرفت القيمة العادلة في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية كالآتي: "مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتر وبائع راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون إكراه على إتمام الصفقة" [8]. أما مجلس معايير المحاسبة الدولية، فقد عرف القيمة العادلة في أكثر من معيار، وقد كان أول ظهور لهذا المفهوم في معايير المحاسبة الدولية في عام 1982 ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)، حيث عرفت القيمة العادلة على أنها "القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة، والتكافؤ في إتمام المبادلة" [9]. بعد ذلك تواصل ظهور القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة الدولية المستقبلية إلى أن تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (القياس بالقيمة العادلة) الذي عرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس" [10].

2) أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة:

حدد المعيار IFRS 13 ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة هي [11]:

مدخل السوق Market Approach: وفقاً لهذا المدخل يتم الاعتماد على المعلومات والمعطيات المتاحة في السوق، وبالتالي يكون السوق هو الأساس في عملية التقييم.

مدخل التكلفة Cost Approach: يعتمد هذا الأسلوب على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم، حيث يتم قياس الأصل بتكلفة الحصول على أصل بديل بطاقة مشابهة للأصل القائم بتاريخ القياس.

مدخل الدخل Income Approach: يقوم هذا الأسلوب على خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل موضوع التقييم.

ثانياً_ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بخصائص نوعية حتى تكون أكثر فائدة لمستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات. وقد قسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية المعدل عام 2018 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية الأساسية التي تتكون من الملائمة والموثوقية، والمجموعة الثانية هي الخصائص النوعية الثانوية المكونة من القابلية للفهم والقابلية للمقارنة. وفيما يلي شرحاً موجزاً لتلك الخصائص [2]:

1) خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية:

المعلومات المحاسبية الملائمة هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. وفي سبيل إحداث ذلك الفرق، لابد من أن تتمتع المعلومات المحاسبية بقيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية. فيما يتعلق بالقيمة التنبؤية، فإنها تتمثل بقدرة المعلومة المحاسبية على تمكين المستخدم من الاستشراف أو التنبؤ بالمستقبل وتكوين صورة احتمالية أو تقديرية عنه. أما القيمة الاسترجاعية، فإنها تتمثل بقدرة المعلومات على تمكين المستخدمين من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المخرجات.

2) خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية:

لكي تتمتع المعلومات المحاسبية بالموثوقية لابد من توافر ثلاث خصائص فرعية وهي: المصداقية، الحيادية، والقابلية للتحقق. يقصد بخاصية المصداقية وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً. أما بالنسبة لخاصية الحيادية، فإنها تعني تجنب التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. أما فيما يتعلق بخاصية القابلية للتحقق، فلكي تتحقق هذه الخاصية فإنه يتوجب الحصول على نفس النتائج للظواهر الاقتصادية المدروسة من قبل أشخاص آخرين إذا ما تم مقارنتها مع ما تم التوصل إليه في التقارير المعدة سابقاً.

3) خاصية القابلية للفهم:

يعتمد تحقق هذه الخاصية على مؤشرين: أولهما الوضوح والبساطة في عرض المعلومات المحاسبية حيث أن التعقيد يؤدي إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها. وثانيهما الفهم والوعي لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية بحيث لابد من أن يتوافر لديهم معرفة معقولة بطبيعة المعلومات المالية.

4) خاصية القابلية للمقارنة:

يقصد بها إمكانية إجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية في الزمان والمكان. وهذا يعني أنه بالإمكان إجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية لعدة فترات زمنية لنفس الشركة، كما يمكن إجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية لعدة شركات مماثلة أو تنتمي لنفس القطاع.

ثالثاً_ علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

طالب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB باستخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية، وذلك لأن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية. فالاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات آنية أو حالية، كما أنها تمثل الوقائع الاقتصادية بتاريخ حدوثها مما يتيح إمكانية التوقع بالأحداث المستقبلية بشكل أفضل، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة [12]. لكن بالمقابل، فإن المعلومات الناتجة عن القياس باستخدام القيمة العادلة أقل موثوقية حيث أنها لا تعتمد على وثائق قابلة للفحص وإنما تستند في التقييم في معظم الأحيان على التنبؤ والحكم الشخصي مما يزيد من تكلفة المعلومات. كما أن الاعتماد على القيمة العادلة يؤدي إلى صعوبة إجراء عملية المراجعة كونها لا تعتمد على وثائق

ومستندات تاريخية وإنما على تقديرات وتنبؤات مما يؤدي إلى الإخلال بخاصية القابلية للتحقق. لكن التمسك بالتكلفة التاريخية سيجعل قيمة الأصول ثابتة ولا تتغير بمرور الزمن، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي البيانات المالية في التعرف على المركز المالي الحقيقي للشركة ما يتسبب في الإخلال بخاصية التمثيل الصادق. بناءً عليه، فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدراً كبيراً من الملائمة وقدراً أقل من الموثوقية وذلك بالمقارنة مع نموذج التكلفة التاريخية. أما فيما يتعلق بعلاقة محاسبة القيمة العادلة مع الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية، فإن نموذج القيمة العادلة يسهم في إعطاء معنى ومغزى أكبر لعملية المقارنة وخاصة عند مقارنة الوضع المالي الحالي للشركة مع وضعها المالي بالفترات الماضية حيث يؤخذ بعين الاعتبار تغير قيمة النقد مع مرور الزمن. لكن بالمقابل، ونظراً لحداثة أسلوب القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى صعوبة الفهم والإدراك لطرق قياس الأصول والالتزامات من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية [13].

رابعاً_ القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال السورية:

تبنى النظام المحاسبي الأساسي في سورية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (490) لعام 2007 نموذج التكلفة التاريخية، حيث طالب بقياس الأصول طويلة الأجل بالتكلفة، ولم يتطرق لنموذج إعادة التقييم للأصول الثابتة باستخدام القيمة العادلة، حيث اكتفى بتسوية أرصدة حسابات تلك الأصول في حال انخفاض قيمتها فقط [14]. لكن المشرع السوري ألزم الشركات المساهمة العاملة في سورية بإعداد وعرض بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية التي أعطت للشركات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (16) حرية الاختيار بين نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج إعادة التقييم فيما يتعلق بالقياس اللاحق للأصول الثابتة.

يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة الكثير من المعوقات والتحديات في بيئة الأعمال السورية، ويمكن تلخيص أهم تلك المعوقات والتحديات بالآتي:

عدم كفاءة السوق المالي: يعد السوق المالي أحد أهم المصادر للحصول على القيم العادلة، لكن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تبلغ (27) شركة فقط، كما أن حجم التداول يكاد يكون معدوماً مما يؤدي إلى تغييب مفهوم القيمة العادلة.

صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة الملموسة: تحديد هذه القيمة يتطلب توافر منافسة ومعلومات كافية للبائع والمشتري، إلا أن معظم أسواق الأصول الثابتة الملموسة في سورية تعمل في ظل احتكار البائع وتحكمه بالقيمة السوقية. لكن بالمقابل، فإن القانون رقم (15) لعام 2021 الذي حدد الضريبة على البيوع العقارية في سورية على أساس نسبة مئوية من القيمة الرائجة للعقار قد يساعد في تحديد القيمة العادلة والحد من احتكار سوق العقارات [15].

عدم التوافق بين تطبيق القيمة العادلة والقانون الضريبي: إن التقييم على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى تقليص الإيرادات الضريبية حسب رأي الإدارة الضريبية التي لا تعترف إلا بالطريقة المقررة من قبلها فيما يتعلق باحتساب الاهتلاكات.

غياب الضوابط الأخلاقية لمهنة المحاسبة: في سبيل الحصول على القيمة العادلة يجب أن يكون المقيم عادلاً ونزيهاً ويتحلى بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، لكن الممارسات المهنية المحاسبية في سورية قد أصيبت بخروقات وتجاوزات كبيرة للضوابط الأخلاقية.

غياب نظام معلومات على مستوى الاقتصاد الوطني: يتطلب تطبيق محاسبة القيمة العادلة توافر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول سواء أكانت ثابتة أو متداولة، لكن الواقع العملي في سورية يدل على عدم توافر المصداقية والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة حول الاقتصاد السوري فضلاً عن عدم توفر تلك المعلومات أحياناً.

انخفاض مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التدريب: تحتاج برامج تدريس المحاسبة وخططها في الجامعات السورية العامة والخاصة إلى إعادة النظر وتغيير وتطوير لكي تواكب المتغيرات العديدة المعقدة والمتشابكة في عالمنا المعاصر [16].

الإطار العملي للدراسة:

1) منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وأسلوب الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان على أفراد عينة الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات والمعلومات التالية:

- المصادر الثانوية المكتبية من خلال الرجوع إلى الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية، فضلاً عن استخدام شبكة الإنترنت.
- المصادر الأولية من خلال تطوير استبيان وتوزيعه وتحليل البيانات المجمعة إحصائياً.

أسلوب جمع البيانات:

تم استخدام أسلوب الاستقصاء بواسطة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. واستخدم الباحث مقياس ليكرت الثلاثي في بناء استمارة الاستبيان الذي يضم ثلاثة مستويات مختلفة وهي: (موافق – محايد – غير موافق)، وذلك لاختبار الإجابة المناسبة من قبل أفراد العينة. ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم إعطاء وزن نسبي لدرجات الموافقة، وكان الحد الأعلى لدرجة الاستجابة موافق (3) درجات، محايد (2) درجتان، غير موافق (1) درجة واحدة. وفي سبيل تقدير مستوى الموافقة، فقد حددنا ثلاثة مستويات كالآتي:

المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
من 1 وحتى 1.66	غير موافق
من 1.67 وحتى 2.33	محايد
من 2.34 وحتى 3	موافق

مراحل تطوير الاستبيان:

بعد تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، قام الباحث بتطوير وصياغة فقرات الاستبيان بما يعكس متغيرات الدراسة. وقد قسم الاستبيان إلى جزئيين رئيسيين:

الجزء الأول: يتضمن (20) متغيراً تقيس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وقد وزعت تلك الخصائص ضمن أربعة محاور وهي:

المحور الأول: خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، وقد تضمن (7) متغيرات.

المحور الثاني: خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية، وقد تضمن (7) متغيرات.

المحور الثالث: خاصية قابلية الفهم، وقد تضمن (3) متغيرات.

المحور الرابع: خاصية قابلية المقارنة، وقد تضمن (3) متغيرات.

الجزء الثاني (المحور الخامس): يتضمن (13) متغيراً تقيس مدى ملائمة بيئة الأعمال السورية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

أما بالنسبة للاختبارات المتعلقة بأداة القياس، فقد قام الباحث بعرض الاستبيان على بعض الأساتذة في قسمي المحاسبة والإحصاء في جامعة قاسيون الخاصة لتقدير مدى صدق المحتوى، وذلك من حيث مستوى وضوح الفقرات ودقتها من النواحي العلمية. وبناءً على الملاحظات التي وردت، تم إجراء تعديلات على الاستبيان بالشكل الذي يجعله متلائماً مع فرضيات الدراسة من ناحية، وآراء الخبراء من ناحية أخرى.

كما قام الباحث بالتحقق من ثبات أداة القياس، وذلك بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha التي تعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة لأخرى، وهي تشير إلى مدى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان.

مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين الحاصلين على رخصة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات والمدرجة أسمائهم ضمن جدول شركات الأموال لدى جمعية المحاسبين القانونيين في سورية لعام 2022، والبالغ عددهم (317) محاسب قانوني [17]. أما بالنسبة لعينة الدراسة، فقد قام الباحث باختيار أفرادها بالاعتماد على أسلوب العينة المعيارية التي تدرج ضمن العينات غير الاحتمالية. أما المعيار الذي اعتمدنا عليه في انتقاء أفراد العينة يتمثل بتوافر خبرة عملية تتجاوز (10) سنوات في تدقيق الحسابات، وممن لديهم خبرة وأعمال سابقة في التقييم وإعادة التقييم باستخدام نموذج القيمة العادلة. وبالتنسيق مع إدارة جمعية المحاسبين القانونيين في سورية توصلنا إلى أن (70) محاسب قانوني ينطبق عليهم معيار انتقاء عينة الدراسة. وقام الباحث بتوزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة، وقد تم استرجاع (50) استمارة من استبيان الدراسة وهي تشكل ما يقارب 71.5% من الاستمارات الموزعة. ثم استبعدنا (4) استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي تصبح الاستمارات الصالحة للتحليل (46) استمارة.

المعالجة الإحصائية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وقد تم استخدام أساليب التحليل الوصفي المتمثلة بالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومرتبة الفقرة بينها للمتوسط الحسابي ودرجة الموافقة. كما استخدم الباحث اختبار (ت) في حالة عينة واحدة للتحقق من فرضيات الدراسة.

2) تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

ثبات الاستبيان:

لقد استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة القياس. ويبين الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات جيدة مما يعني زيادة مصداقية البيانات وإمكانية الاعتماد عليها.

الجدول رقم (1): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ %
الأول	خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية	7	0.92
الثاني	خاصية الموثوقية للمعلومات	7	0.91

	المحاسبية		
الثالث	خاصية القابلية للفهم	3	0.86
الرابع	خاصية القابلية للمقارنة	3	0.92
	جميع فقرات الجزء الأول	20	0.97
الخامس	ملائمة بيئة الأعمال السورية	13	0.81
	جميع فقرات الاستبيان	33	0.97

الإحصاءات الوصفية:

في سبيل توصيف أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من جهة، وتوصيف مدى ملائمة بيئة الأعمال السورية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من جهة أخرى، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومرتبة الفقرة ودرجة موافقة أفراد عينة الدراسة بالنسبة لكل فقرة ولكل محور من محاور الدراسة الخمسة على حدا ولإجمالي المحاور الأربعة الأولى (الخاصة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) كوحدة واحدة وذلك كما هو مبين في الجدولين رقم (2&3).

الجدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحاور الأربعة المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
1	2.76	0.524	3	موافق
2	2.72	0.502	4	موافق
3	2.88	0.434	2	موافق
4	2.89	0.434	1	موافق
5	2.66	0.674	6	موافق
6	2.65	0.640	7	موافق
7	2.72	0.584	5	موافق
المحور الأول	**2.75**	**0.280**	**1**	**موافق**
8	2.50	0.782	5	موافق
9	2.70	0.591	2	موافق
10	2.17	0.851	7	محايد
11	2.20	0.687	6	محايد
12	2.70	0.591	3	موافق
13	2.63	0.610	4	موافق
14	2.72	0.621	1	موافق
المحور الثاني	**2.52**	**0.373**	**2**	**موافق**

15	2.22	0.841	3	محايد
16	2.52	0.781	2	موافق
17	2.59	0.686	1	موافق
المحور الثالث	**2.44**	**0.478**	**4**	**موافق**
18	2.48	0.809	2	موافق
19	2.57	0.688	1	موافق
20	2.30	0.785	3	محايد
المحور الرابع	**2.45**	**0.461**	**3**	**موافق**
المحاور الأربعة	**2.55**	**0.325**		**موافق**

بالاعتماد على الجدول رقم (2)، يتبين لنا بأن المحور الأول قد حصل على المرتبة الأولى بمتوسط (2.75)، وانحراف معياري (0.280)، وبدرجة موافقة (موافق). في حين احتل المحور الثاني المرتبة الثانية بمتوسط (2.52)، وانحراف معياري (0.373)، وبدرجة موافقة (موافق). أما بالنسبة للمحور الرابع، فقد جاء بالمرتبة الثالثة وبمتوسط (2.45)، وانحراف معياري (0.461)، وبدرجة موافقة (موافق). أما بالنسبة للمحور الثالث، فقد جاء بالمرتبة الرابعة وبمتوسط (2.44)، وانحراف معياري (0.478)، وبدرجة موافقة (موافق). وفيما يتعلق بإجمالي المحاور الأربعة كوحدة واحدة (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، فقد كان متوسط موافقة أفراد العينة على ما جاء في المحاور الأربعة (2.55)، وانحراف معياري (0.325)، وبدرجة موافقة (موافق).

كما نلاحظ وعلى مستوى المحاور الأربعة كوحدة واحدة بأن الفقرة رقم (4) قد جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.89)، وانحراف معياري (0.434)، وبدرجة موافقة (موافق)، في حين احتلت الفقرة رقم (10) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.17)، وانحراف معياري (0.851)، وبدرجة موافقة (محايد). كما يمكن أن نلاحظ بأن درجة الموافقة بالنسبة لكافة الفقرات قد كانت (موافق) باستثناء الفقرات (10-11-15-20) حيث كانت درجة الموافقة عليها (محايد).

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخامس الخاص بمدى ملائمة بيئة الأعمال السورية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
21	2.78	0.593	2	موافق
22	2.17	0.902	13	محايد
23	2.26	0.880	12	محايد
24	2.67	0.701	6	موافق
25	2.70	0.662	5	موافق
26	2.85	0.470	1	موافق
27	2.72	0.621	3	موافق

28	2.57	0.750	7	موافق
29	2.33	0.634	11	محايد
30	2.43	0.807	10	موافق
31	2.46	0.751	9	موافق
32	2.50	0.782	8	موافق
33	2.70	0.662	4	موافق
المحور الخامس	**2.60**	**0.258**		**موافق**

بالاعتماد على الجدول رقم (3)، يتبين بأن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالمحور الخامس بلغ (2.60)، وبانحراف معياري (0.258)، وبدرجة موافقة (موافق). وقد جاءت الفقرة رقم (26) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.85)، وانحراف معياري (0.470)، وبدرجة موافقة (موافق)، في حين احتلت الفقرة رقم (22) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.17)، وانحراف معياري (0.902)، وبدرجة موافقة (محايد). كما يمكن أن نلاحظ بأن درجة الموافقة بالنسبة لكافة الفقرات قد كانت (موافق) باستثناء الفقرات (22–23–29) حيث كانت درجة الموافقة عليها (محايد).

الاختبارات الإحصائية:

استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة T–test وذلك لاختبار فرضيات الدراسة. حيث نقبل الفرضية في حال كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الحيادي وهو (1.8). وفيما يلي الجدول رقم (4) الذي يبين نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (4): قيم t المحسوبة ومستوى المعنوية لفرضيات الدراسة

الفرضيات	المتوسط الحسابي	(t) المحسوبة	(t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
الفرضية الأولى	2.55	13.396	2.021	0.000
الفرضية الثانية	2.60	10.364	2.021	0.000

الفرضية الأولى: يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) بأن قيمة t المحسوبة بلغت (13.396) في حين بلغت قيمتها الجدولية (2.021)، وبمقارنة القيم يتبين لنا بأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، لذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. ويؤكد ذلك أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الحيادي، وبما أن متوسط العينة البالغ (2.55) أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني بأن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالمحاور الأربعة للفرضية الأولى يزيد إحصائياً عن (1.8). وبالتالي، فإننا نقبل الفرضية الأولى التي تنص على أنه "**يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين**".

الفرضية الثانية: يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) بأن قيمة t المحسوبة بلغت (10.364) وهي

أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.021)، لذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. ويؤكد ذلك أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الحيادي، وبما أن متوسط العينة البالغ (2.60) أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني بأن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالمحور الخامس يزيد إحصائياً عن (1.8). وبالتالي، فإننا نقبل الفرضية الثانية التي تنص على أنه "**لا توفر بيئة الأعمال السورية أرضية ملائمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين**".

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً_ الاستنتاجات:

1) بناءً على آراء أفراد عينة الدراسة، فإنه في حال تطبيق محاسبة القيمة العادلة سيكون لذلك أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات والمتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة. لكن بالمقابل، وبناءً على تحليل آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- توفر محاسبة القيمة العادلة مستوى عالي من الملائمة للمعلومات المحاسبية ومستوى أقل من الموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة.
- لم يوافق أفراد عينة الدراسة على أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يحقق التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، حيث كانوا محايدين فيما يتعلق بذلك.
- لم يوافق أفراد عينة الدراسة على أن استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات محاسبية محايدة، حيث كانوا محايدين أيضاً فيما يتعلق بذلك.
- كان أفراد عينة الدراسة محايدين فيما يتعلق بقابلية فهم المستخدمين للقوائم المالية المعدة بناءً على القيمة العادلة.

2) لا توفر بيئة الأعمال السورية الأرضية الملائمة أو المتطلبات الأساسية اللازمة لاستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين. وبناءً على آراء أفراد عينة الدراسة، هناك الكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية، ويمكن تلخيص أهم تلك المعوقات والتحديات بالآتي:

- معوقات قانونية تتمثل بعدم ملائمة القوانين والتشريعات مع نموذج القيمة العادلة، وتعد القوانين والتشريعات الضريبية من أهم المعوقات أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة.
- معوقات اقتصادية يأتي في مقدمتها ووفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة ضعف سوق المال السوري وانخفاض كفاءته مما قد يؤدي في حال تبني نموذج القيمة العادلة إلى اللجوء للتقديرات الشخصية وما يترتب عنه من إمكانية التلاعب وتضليل مستخدمي القوائم المالية.
- معوقات ثقافية تتمثل بنقص وعي المجتمع المالي في سورية لمفهوم القيمة العادلة بالإضافة إلى غياب الدور الفعال للهيئات والمنظمات في التثقيف والتدريب المحاسبي.

- معوقات مهنية تتمثل بعدم توافر الكوادر المؤهلة لتحديد القيمة العادلة وخاصة في ظل عدم توفر سوق نشط للأصول المراد تقييمها، بالإضافة إلى اعتياد ممارسي مهنة المحاسبة على استخدام التكلفة التاريخية وتفضيلهم لها كوسيلة للقياس المحاسبي في بيئة الأعمال السورية.

ثانياً_ التوصيات:

1) يوصي الباحث بضرورة تبني نموذج القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية لما لذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة من أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية وعلى زيادة كفاءة قرارات مستخدمي تلك المعلومات.

2) يوصي الباحث بضرورة توفير البيئة القانونية والاقتصادية والثقافية والمهنية الملائمة في سورية لضمان تطبيق محاسبة القيمة العادلة بشكل أفضل وذلك من خلال:

- تكييف القوانين والتشريعات الضريبية وخاصة الجبائية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.
- تهيئة السوق المالي والعمل على زيادة كفاءة وفعالية بورصة دمشق بما يوفر شروط تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.
- نشر الوعي لدى المجتمع المالي السوري بمفهوم محاسبة القيمة العادلة وأسس تطبيقها وذلك من خلال تفعيل دور النقابات والجمعيات المعنية بالتثقيف والتدريب المحاسبي والمالي.
- العمل على تطوير محتويات ومضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التدريب بما يواكب التطورات العالمية في المجال المحاسبي.

References:

1) Bozet, Ali. Determinants of the use of fair value in accounting measurement in the Algerian accounting environment - a field study of a sample of practitioners of the accounting profession in Algeria. A memorandum submitted in completion of the requirements for obtaining a PhD degree in Finance and Accounting Sciences, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria, 2022, p. 110.

2) Ahmed, Hijab. Rabeh, Salem. The extent to which the application of fair value accounting affects the quality of accounting information. A memorandum submitted in completion of the requirements for obtaining a master's degree in Finance and Accounting Sciences, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria, 2020, p. 11.

3) Acheampong, A. Fair value accounting: Implementation challenges facing small and medium-sized entities in the agricultural sector. International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 8, No. 4, 2018

4) Al-Agha, Tamer. The importance of accounting measurement based on fair value in maximizing the qualitative characteristics of accounting information - a field study on local banks in Palestine. A memorandum submitted in completion of the requirements for obtaining a master's degree in accounting and finance, Islamic University, Gaza, Palestine, 2013, p. 56.

5) Flawah, net. Hassan, Isa. Fair value accounting in Syrian insurance companies (an applied study). Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, 33 (1), 2011.

6) Yassin, Zuhair Khader. The accounting measurement between historical cost and

fair value. Al-Mansour Magazine, Issue 14 (Part Two), University of Iraq, 2010, p. 155.
7) Warda, Hassouni. Study the fair value and its impact on the quality of financial reports. A memorandum submitted in completion of the requirements for obtaining a master's degree in finance and accounting, Abdel Hamid Ibn Badis University, Mostaganem, Algeria, 2015, p. 47.
8) Christian, L. The Crisis of Fair Value Accounting. King Sense of the Recent, The University of Chicago, Booth School of Business, 2009, p3.
9) International Accounting Standards Board. International Accounting Standard 16: Accounting for Property, Plant and Equipment. London, UK, 1982, P6.
10) International Accounting Standards Board. International Financial Reporting Standard 13: Fair Value Measurement. London, UK, 2011, p2.
11) Humaidat, Juma Falah. International Financial Reporting Standards expert. International Arab Society of Certified Accountants, Amman, Jordan, 2019, p. 903.
12) al nnjar , Jamil. The impact of applying fair value accounting on the reliability and relevance of the financial statements information issued by the Palestinian public shareholding companies, an applied study from the point of view of auditors and financial managers. The Jordanian Journal of Business Administration, 9 (3), 2013, p. 467.
13) Al-Awad, Youssef. The impact of accounting measurement and disclosure based on fair value on the quality of financial reports. A memorandum submitted in completion of the requirements for obtaining a master's degree in accounting, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology, Sudan, 2015, pg. 46.
14) Legislative Decree No. (490), Basic Accounting System and Accounts Manual, published on the website,
15) http://www.asca.sy/download/PDF/Seminars/Lecture.pdf,download date: 12/26/2007.
16) Law No. (15) of 2021 on real estate sales tax in Syria, published on the website: https://www.sana.sy29 ،/3/.2021
17) Sheikh, Ahlam. Promoting university accounting education to face international changes in the Syrian business environment. Damascus University Journal, 36 (2), 2020, p. 234.
18) The website of the Association of Certified Public Accountants in Syria, www.asca.sy

الملحق

استبيان الدراسة

السيدات والسادة المحترمين

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة بعنوان "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في بيئة الأعمال السورية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين**"، حيث تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى بيان مدى إمكانية تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باستخدام نموذج القيمة العادلة، بالإضافة إلى تقدير مدى ملائمة بيئة الأعمال السورية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة. ونظراً لما لديكم من معرفة علمية وخبرة عملية على صلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث. لذا نرجو التكرم بالإطلاع وبيان الرأي بكل صراحة وموضوعية بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم لما لذلك من أهمية قصوى على دقة النتائج التي ستكشفها الدراسة. علماً بأن كافة المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بكل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً حسن تعاونكم سلفاً

الجزء الأول: محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المحور الأول: خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية

الرقم	المتغيرات	موافق	محايد	غير موافق
1	القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر تأثيراً على قرارات المستثمرين من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية			
2	القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر تأثيراً على قرارات الدائنين والبنوك من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية			
3	القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة تعكس كافة العوامل المؤثرة في السوق انطلاقاً من أن سعر السوق ما هو إلا انعكاس لكافة هذه العوامل			
4	تكون مؤشرات التحليل المالي المستندة على القيمة العادلة أكثر صحة ومنفعة عند اتخاذ القرارات من تلك المستندة على التكلفة التاريخية			

5	القياس باستخدام القيمة العادلة يوفر معلومات آنية تعكس واقع نشاطات الشركة في الوقت الحالي			
6	القياس باستخدام القيمة العادلة يوفر معلومات ذات قيمة تنبؤية كونها تعكس الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها مما يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل			
7	القياس باستخدام القيمة العادلة يوفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة سواء بتأكيدها أو تغييرها			

المحور الثاني: خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية

الرقم	المتغيرات	موافق	محايد	غير موافق
8	القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر موثوقية من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية			
9	يوفر القياس باستخدام القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية			
10	يحقق القياس باستخدام القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية			
11	يوفر القياس باستخدام القيمة العادلة معلومات محاسبية محايدة			
12	يحقق القياس باستخدام القيمة العادلة التوافق بين الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية			
13	يقلل القياس باستخدام القيمة العادلة من احتمال وقوع أخطاء في قياس العناصر المحاسبية سواء أكانت أخطاء مقصودة أو غير مقصودة			
14	المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة يمكن التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة أو أي طرف من خارج الشركة			

المحور الثالث: خاصية قابلية الفهم

الرقم	المتغيرات	موافق	محايد	غير موافق
15	القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر فهماً للمستخدمين من تلك المعدة على أساس التكلفة			

	التاريخية			
16	يوفر القياس باستخدام القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح ويجعلها مفهومة وخالية من الغموض			
17	يوجد فهم وإدراك بصورة معقولة للمعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة لدى كافة الأطراف المهتمة			

المحور الرابع: خاصية قابلية المقارنة

الرقم	المتغيرات	موافق	محايد	غير موافق
18	القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة قابلة للمقارنة بشكل أفضل من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية			
19	القياس باستخدام القيمة العادلة المعتمدة على الأسعار السوقية يزيد من صحة ودقة المقارنة بين المعلومات المحاسبية			
20	يحقق مبدأ القيمة العادلة خاصية الثبات أكثر مقارنة مع مبدأ التكلفة التاريخية مما يزيد من تحقيق خاصية القابلية للمقارنة			

الجزء الثاني (المحور الخامس): بيئة الأعمال السورية ومحاسبة القيمة العادلة

الرقم	المتغيرات	موافق	محايد	غير موافق
21	يعد السوق المالي السوري سوقاً غير مناسب لتطبيق محاسبة القيمة العادلة			
22	لا تمتاز السوق السورية بالمنافسة الكاملة بعيداً عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات مما يؤدي إلى صعوبة في تحديد القيمة العادلة			
23	انخفاض مستوى انفتاح السوق السوري على السوق العالمي يحد من معرفة تغيرات الأسعار ويحول دون توفر القيم العادلة			
24	غياب نظام معلومات على مستوى الاقتصاد الوطني، وبالتالي لا تتوفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية، وفي حال توافرها فإنها لا تتمتع بالمصداقية والشفافية			

25	قلة الخبراء المؤهلين في سورية لتحديد القيمة العادلة في حال عدم توفر سوق نشط للأصول المراد تقييمها			
26	لا تشجع القوانين والتشريعات في سورية على استخدام محاسبة القيمة العادلة وخاصة القوانين والتشريعات الضريبية			
27	لا يتلائم القانون المالي الأساسي المعمول به في سورية مع نموذج القيمة العادلة			
28	لا يمتلك المجتمع المالي السوري مستوى الوعي الكافي لمفهوم القيمة العادلة			
29	غياب الضوابط الأخلاقية للممارسات المهنية للمحاسبة في سورية يحد من إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة			
30	التعود على الممارسة المحاسبية بالتكلفة التاريخية وسهولة استخدامها يحد من الانتقال إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة			
31	يحتاج المحاسبون بشكل خاص وباقي الفئات ذات العلاقة إلى تطوير معارفهم وإدراكهم لمفهوم القيمة العادلة			
32	لا تؤدي الهيئات والمنظمات المهنية في سورية الدور المطلوب في التثقيف والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة			
33	تعاني سورية من ضعف في محتوى وطرق التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التدريب			